

من أجل إنشاء وكالة لتقارير الخبرة العلمية

كيف نجعل خبراء التجربة المتراكمة يستفيدون من الفكر القانوني؟

ترجمة: د. أبو بكر خالد سعد الله

المدرسة العليا للأساتذة

تطرح الأزمات الصحية المتوالية في العالم - مثل أزمة الدم الملوث ومرض البقر المجنون والحمى القلاعية التي تصيب الأغنام - قضايا قانونية معقدة. وصارت المجتمعات في أمس الحاجة الى تقنين خاص بهذا المجال يعده خبراء متعدّدو الاختصاصات ذلك أن معالجة كل حالة على حدة هي القاعدة السائدة اليوم. لكن، ما هو النظام الأساسي الذي ينبغي أن يحكم هؤلاء الخبراء؟ نقدم فيما يلي ترجمة لحديث، يسلط الضوء على جانب من هذه الإشكالية، أجرته مجلة La Recherche مع الأستاذة ماري أنجل هرميت Marie-Angèle Hermite* القانونية ومديرة البحث بالمركز القومي للبحوث العلمية الفرنسي(CNRS) وعضوة مركز قانون الالتزامات بجامعة باريس الأولى. وقد دعت الباحثة الى إنشاء وكالة تعنى بإصدار تقارير الخبرة العلمية. (المتّرجم)

- المجلة: تتولد عن العلم الحديث تقنيات تبرز أحيانا بعنف على الساحة العمومية. من أين نشأ اهتمامكم بمثل هذه القضايا؟

- ماري أنجل هرميت: كان تكويني في القانون الخاص والقانون الاقتصادي الأوروبي والدولي تكوينا تقليديا فهو، إن شئتم، قانون محض. وعندما وجهت اهتمامي نحو موضوع إدخال تقنيات جديدة، سيما في حقل البيولوجيا، لم يكن هناك أي تكوين خاص في هذا المجال. ولذلك قمت بتكوين نفسي بنفسي عبر قراءة الكتب ومناقشة الباحثين في حقل البيولوجيا النباتية ثم في مجمل الفروع البيوتقانية.

• المجلة: هل لاحظتم آنذاك طريقة تفكير وذهنية خاصة لدى العلميين تختلف عما هو الحال لدى رجال القانون؟

- ماري أنجل هرميت: لم أشعر في البداية بأي اختلاف. لكني سرعان ما بدأت العمل، سنة 1986، حول علم الوراثة البشري لأفهم العلاقة بين القانون وجسم الإنسان. وهنا واجهتني أنماط تفكير يمكنني أن أصفها بالنزاعية. واندهرشت، بوجه خاص، من الكيفية التي تصل بها النتائج العلمية إلى المجتمع حيث تتم دون التحضيرات اللازمة: يجري بعض الباحثين دراسات في أماكن منزوية فيحصلون على نتائج؛ ومن ثم ترمى تلك النتائج فجأة إلى المجتمع الذي يتعين عليه إيجاد الطريقة المناسبة للتعامل معها. وعندها بدأت أهتم بالمناقشات حول المسألة المطروحة على الدوام، وهي تلك المتعلقة بعلاقة الديمقراطية بالعلم. وكنت أستغرب في كون الجميع يطالبون بضرورة فتح نقاش ديموقراطي حول القضايا التي يطرحها التقدم العلمي، لكن لا أحد يعرف كيفية تنظيم هذا النقاش، ولذا نتخلى عنه في كل مرة.

• المجلة: عندئذ طرحتم قضية الخبرة؟

- ماري أنجل هرميت: فعلا، لقد اقتنعت بأن إحدى الحلقات المفقودة في هذا النقاش الديمقراطي تقع في الجزء الخفي لما يسمى بالخبرة. فهناك سلسلة من القرارات التي تتخذ بصفة تبدو ديموقراطية في حين نلاحظ أن الإجراءات التي سمحت باتخاذها ليست واضحة. تلك هي حال عدد كبير من القرارات التي تحدّد، مثلا، معايير استخدام مادة من المواد؛ إذ أنه غالبا ما تتخذ قرارات، إثر تقديم تقرير خبرة، تسمح بإضافة مادة أو كمية منها، الخ. غير أن القواعد التي اعتمدت عليها هذه الخبرة - أي الإجراء المتبع لتنفيذها - تبدو لي ناقصة، من حيث تعريفها، في عدة ميادين. فكل خبير يبني خبرته وفق معايير الخاصة ومفاهيمه وطرقه الذاتية. ومن ثم تُطرح إشكالية لرجل القانون الذي يولي مفهوم الإجراء احتراما شبه مقدس. إن الطريقة الوحيدة التي تجعل مسلسل القرارات واضحا هي أن تكون الإجراءات التي تسمح ببلوغه واضحة أيضا.

• المجلة: فيم يتمثل الإجراء الواضح الذي تشيرون إليه؟

- ماري أنجل هرميت: ينبغي الإشارة فورا إلى أنه لا يوجد إجراء كامل. وكل ما يسمح به الإجراء هو تفادي أسوأ الضرر، إذ لا يمكن أن نأمل في الحصول على أفضل من ذلك في المجتمعات البشرية. ورغم هذا يمكننا إبراز البعض من هذه المميزات الأساسية. في البداية يتعيّن على الإجراء أن ينظم استقلالية الخبراء التي يجب أن تكون فوق الخبرة ذاتها. إنها مسألة عويصة جدا. كما يجب تنظيم ما يسمى في القانون بمبدأ التعارض (الحضور) الذي ينص على وجوب إفساح المجال لكافة الأطروحات - حتى الواهية منها - لكي تعبّر عن آرائها بتكافؤ الوسائل. وينبغي أيضا تمكين الجميع من الإدلاء بأطروحاتهم مع وجوب الاستماع إليهم. إن بروز أطروحات متناقضة

يحدث في كل القضايا التي تخضع للنقاش. وأين تُطلب تقارير الخبرة؟ إنها تطلب، بالتحديد، في المجالات التي يكثر فيها الجدل. لا يمكن لأحد أن يقول: "هكذا، وانتهى الأمر". لكن الثقافة العلمية تميل إلى إقصاء الفرضيات الهامشية أو تلك التي لم تتأكد بشكل قطعي؛ كما تفضّل الاكتفاء بتقديم ما حصل حوله إجماع.

ينبغي على الخبير عرض المعطيات التي استطاع الوصول إليها
وكذا المعطيات التي تعذر عليه إدراكها

• المجلة: هل تعتبرون الفكر القانوني من النمط الجدلي والفكر العلمي من النمط الإجماعي؟

- ماري أنجل هرميت: لفظ "جدلي" يزعجني قليلا، لأنه قد يوحي بأنه لا جدوى من النقاش. لكن إذا كان يفهم من هذا اللفظ معنى "الكفاح" فسأنتفق معكم حيث يمكن القول إن الفكر القانوني يرى العالم من منظور نمط الكفاح. والواقع أنه يوجد هنا تعارض جذري: العلمي يعتقد بأنه من عدم النزاهة أن نعرض أطروحة لانمطية لا نؤمن بها. أما في مجال الفكر القانوني فهناك أطروحات مهيمنة وأخرى ضعيفة، وأخرى هامشية، الخ. وبطبيعة الحال فسيُتخذ، في نهاية المطاف، قرار يميل إلى هذه الأطروحة أو تلك، لكن ذلك سيحدث بعد أن يدلي كل طرف برأيه. ويعتبر رجل علم، سيما البيولوجي، أن هناك وقائع وهناك واقعا. وعليه فشرعية النزاع أقل تواجدا لديه مقارنة بحال رجل القانون. ومن ثمّ، يرى العلميون القرار، في أغلب الأحيان، كنتيجة إجماع. بينما من النادر أن تكون هذه الفكرة حاضرة في ذهن رجل القانون.

• المجلة: كيف يمكن تناول القضية المحورية المتمثلة في استقلالية

الخبراء؟

- ماري أنجل هرميت: من جهة، هناك عدم استقلالية الخبير إزاء اختصاصه الشخصي حيث يميل إلى الدفاع عنه. هذا ما لا يمكن تفاديه. ومن جهة أخرى، نلاحظ في بعض الحالات أن هناك عدم استقلالية مالية: غالبا ما يكون الخبير مرتبطا بمصالح صناعية، إذ يتم اللجوء إليه بوصفه خبيرا وذو مكانة علمية مرموقة، لكن نفس السبب يجعل الصناعيين، أحيانا، يستجدون به للاستفادة من خبرته فتنشأ بينهما، من جراء ذلك، رابطة مالية ومصالحة مشتركة. ومن هذا المنظور فإن الطلبات التي تنهال اليوم على الباحثين لإبرام عقود مع الصناعيين من شأنها أن توطد هذه الروابط.

• المجلة: لكن الذي يتخذ القرار، في آخر المطاف، ليس الخبير ولا

رجل الصناعة بل هو السياسي؟

- ماري أنجل هرميت: الواقع أن رجل السياسة لا يعبر عن اختيار معين إلا في عدد ضئيل من الحالات: كحالة القضايا التي دخلت، مثلا، المجال العمومي من جراء حملة إعلامية. أما في سائر الحالات الأخرى - وهي أغلبية القضايا المطروحة - التي لا يصل فيها النقاش إلى الساحة العمومية فهي لا تصل أيضا إلى رجل السياسة الذي يكتفي بالموافقة على توصية لجنة الخبراء. وهكذا فإننا نستطيع، فعلا، الحديث عن سلطة الخبراء على الرغم من أن دورهم لا يتجاوز الاستشارة. وعلى سبيل المثال فإن قضية الذرة ناقله المورثات transgénique لم تأخذ بعدا سياسيا إلا بعد أن وسّعت

حملة إعلامية دائرة النقاش إلى الجمهور العريض. وقبل ذلك كانت المسألة مسألة تنظيم بالمستطاع الفصل فيها من قبل لجنة خبراء، ثم يوقع عليها الوزير دون أن يأخذ الوقت اللازم لتقييم عناصر النقاش. ومن هذه الزاوية، نلاحظ أن وضعية رجل السياسة غير مريحة: يجب عليه التوقيع باستمرار على قرارات قد يتحمل في يوم من الأيام مسؤوليتها على الرغم من أنه، في الحقيقة، لم يتأمل فيها ولم يطلع عليها بكفاية. وفي هذه الحالة يصعب القول بأن قرارات قد اتخذت على بيّنة من قبل الوزير. فلجنة الخبراء هي التي تتمتع بالسلطة الحقيقية.

• المجلة: كيف تتشكل عموماً لجان الخبراء؟

- ماري أنجل هرميت: غالباً ما نكتفي بتعيين الأشخاص الأرقى سمعة في مجال تخصصهم. غير أن ذبوع صيت هؤلاء الأفراد ناتج من انتمائهم إلى شبكات. فنحن نلاحظ أنه إذا وصل رجل العلم إلى مستوى معين فسيكون مدعواً إلى كل المحافل. وهكذا سنجد التعبير عن نفس المواقف يتكرر في أماكن كان ينبغي أن توجد فيها آراء مختلفة. ومن جهة ثانية يمكن اختيار بعض الخبراء لأن آراءهم تتوافق مع التوجيهات التي نأمل أن يقدموها. ومن ثم، نلاحظ في معظم الأحيان اتباع طريقة ذكية بحثاً عن التجانس: القرار الذي ينشئ اللجنة ينصّ على أن اللجنة ينبغي أن تضمّ ممثلاً عن هذه الوزارة وممثلاً عن تلك النقابة، الخ. وتقترح كل هذه الهيئات ممثلين. ثمّ يتعيّن على الجميع الاتفاق على قائمة من الأسماء. وبطبيعة الحال فإن الأشخاص الذين يحرزون، بهذه الطريقة، على موافقة الجميع هم أولئك الذين تتسم آراؤهم بروح الإجماع. ومن هنا يبدأ إقصاء أصحاب الأطروحات الهامشية.

• المجلة: هل يمكن أن نحمل الخبراء مسؤولية آرائهم؟

- ماري أنجل هرميت: فعلا، هذه مسألة ينبغي أن نعالجها: ماذا يحدث إن اشتكى شخص من الخبير بدل تقديم شكوى ضد الدولة - ذات الشخصية المعنوية - التي اتخذت القرار؟ عند حدوث كوارث مرتبطة باستخدام إحدى المواد فإن الضحايا غالبا ما يهاجمون الدولة أو رجل الصناعة ولا يذهبون إلى أبعد من ذلك. غير أن هذه الوضعية تتطور فيما بعد لأن الضحايا لا يكتفون بالتعويضات المادية بل يريدون أيضا تحديد الشخص المسؤول - بالمفهوم القانوني - عن اتخاذ القرار المؤدي إلى الضرر الذي راحوا ضحيته. فكلما لاحظ الناس وقوع حدث غير نزيه إلاّ ازدادت رغبتهم في الحصول على توضيحات حتى يلقى المسؤولون الحقيقيون جزاءهم. إنهم يريدون الاطلاع على مجمل الإجراءات التي أدت إلى حدوث هذه الكارثة أو تلك. مثلا، كيف تم اتخاذ القرار القاضي بوضع مادة في سوق نجم عنها موت البعض ممن تناولوها. إنه قرار يتخذ، في أغلب الأحيان، بعد تقرير خبرة.

• المجلة: هل رفعت في الماضي دعاوى قضائية ضد خبراء؟

- ماري أنجل هرميت: لم تكن هناك إدانات لكنها ستحدث إذا ما واصلنا العمل بالكيفية السائدة حاليا. عندما طرحتم مسألة مسؤولية الخبراء كنت أبحث عن تصور المبدأ الذي يمكن أن نطبقه في مثل هذه الحالات. وكان الجواب كالتالي: يحكم على الخبير وفق القانون العام المتعلق بالمسؤولية. وبهذا الصدد ينبغي التمييز بين المسؤولية القانونية والمسؤولية المعنوية. فالمسؤولية المعنوية تعني مراعاة انعكاسات القرار. وهذا ليس من

اختصاص مهمة الخبير، إذ عليه فقط تحديد الإطار العلمي الذي يندرج ضمنه القرار. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يكون الخبير مسؤولاً من الناحية القانونية إن قام بتجاهل بعض المعلومات أو قام بإخفائها عنوة. يجب على الخبير أن يقدم المعطيات التي توصل إليها وتلك التي لم يدركها، وذلك بأقصى موضوعية وبأبسط الطرق الممكنة. وأريد هنا التأكيد على النقطة الثانية، أي التأكيد على ضرورة الإشارة بوضوح إلى المعطيات التي لم يستطع الخبير التوصل إليها، لأن هذه النقطة غالباً ما تهمل.

● المجلة: هل بإمكانكم توضيح هذه النقطة الشائكة من خلال مثال ملموس؟

- ماري آنجل هرميت: الواقع أن تقرير الخبرة لا يكفي في جميع الأحوال: إذا أخذنا مثلاً موضوع الأعضاء التي تتغير عبر المورثات، فالمطلوب هو: " هل هذا المورث الموجود في الذرة يمكن أن ينتقل إلى ذاك الجنس الحيواني؟ ". فيجب الخبير (أو هكذا ينبغي أن يجيب): " لقد أجريت القياسات على كذا حالة لدى البقرة ولم ألاحظ أي انتقال ". إنه جواب واضح عن سؤال دقيق، لكننا لا ندري ما النتيجة التي يمكن التوصل إليها لو أجرينا الاختبار على طائر الزرزور، مثلاً ! وبطبيعة الحال فإنه بتعدّد علينا دراسة كافة الحالات في إطار تقرير الخبرة. أعتقد أن النقطة المهمّة هي أن يقول الخبير: " إليكم السؤال المطروح وإليكم جوابي عنه، وها هي الأسئلة التي ظلت مفتوحة ولم أتمكّن من الإجابة عنها ". ومن ثمّ يستطيع الخبير أن يؤكد: " ها هي المخاطر التي تتعرضون إليها إذا ما اتخذتم القرار كذا في السياق كذا ". وليس من مهمّته أن يتساءل، مثلاً، عن عدد الأشخاص الذين سيفقدون

مناصب عملهم في حالة سحب أحد المنتجات من الأسواق ومنع بيعه. فهذه مهمة يتكفل بها رجل السياسة.

• المجلة: هل يمكنكم وصف الطريقة التي ينبغي أن تتم بها المناقشات الحقيقية ضمن لجان الخبراء؟

- ماري أنجل هرميت: سأستخدم مصطلحا يوافق الممارسات الغالبة في مجال القانون. يمكن القول إن كل محاكمة تمثل، في الحقيقة، مغامرة في مجال المحاجة. فكل طرف يحاول عرض النصوص التي سيستعملها والطريقة التي سيفسّر بها تلك النصوص، كما يقدّم سبل الاجتهاد التي يعتمد عليها والوثائق التي سيسخّرها لدعم وجهة نظره. ثم يقوم المحامون بعرض الحجج المهيكلّة انطلاقا من مجمل هذه العناصر. وقبل عرضها على القاضي المكلف بتصنيف المدّعين تكون كل الوثائق قد نوقشت من قبل كافة الأطراف. ما أسميه مغامرة في المحاجة هو هذا التبادل في الحجج لأنه يستدعي استخدام كل موارد الحجج والمسببات بهدف توجيه القرار الذي سيتخذه شخص لم يشارك في النقاش، وهو القاضي. ولا يجوز للقاضي، بعد الاستماع إلى جميع الأطراف، أن يهمل جانبا من جوانب القضية المطروحة: ينبغي عليه أن يجيب عن كل الحجج مع تبرير قراره.

• المجلة: هل ينبغي على لجان الخبراء، في نظركم، أن تتبنى طريقة عمل مماثلة؟

- ماري أنجل هرميت: تماما. لنأخذ مثلا النقاش حول المخاطر المرتبطة بنقل مورثات أعضاء متغيرة وراثيا قد تحدث في الطبيعة. لقد أُجريت

تجارب خضعت إلى تأويلات مختلفة فنجمت عنها أطروحات متعارضة. غير أن هذه الأطروحات تُقدّم منفصلة، ولذا فهي لا تتجاوب فيما بينها. وهكذا نشعر في آخر المطاف بأننا نستطيع تأكيد رأي ونقيضه في آن واحد؛ ذلك لأن شروط النقاش بين المتعارضين غير متوفرة. وما يحدث هو أحد الأمرين: إما أن يكون النقاش عمومياً فنقوم بمواجهة أطروحات مختلفة دون حوار حقيقي حيث تلعب شخصية المتحدث دوراً يفوق دور حججه. وإما أن تتشكل لجان لا شك في أن أعضائها يتناقشون في القضية المطروحة، لكن تركيب تلك اللجان يضمن في نهاية الأمر، كما أسلفنا، التجانس النسبي في الأطروحات.

- المجلة: يستحسن إذن أن يكون موقف الخبير كموقف القاضي الذي ترجع إليه مسألة الفصل بين أطروحتين متعارضتين أو أكثر قصد التوصل إلى قرار. وبعبارة أخرى يجب أن يكون الخبير رجل قانون؟

- ماري آنجل هرميت: ليس من الضروري أن يكون الخبير رجل قانون، بل يجب أن يكون طرفاً ثالثاً لا تربطه صلة مباشرة بالنقاش العلمي وأن يستمع إلى كافة الحجج والآراء. والملاحظ أن وكالة الأدوية تشتغل، فيما يبدو، وفق هذا المنوال. ذلك أن نظام الترخيص بتسويق الأدوية نظام قديم استفاد من بعض التجارب. فهو يضمن طريقة المفاوضات. والواقع أن رجال الصناعة أنفسهم قد صاروا حذرين من جراء حدوث عدة كوارث كانت بمثابة دروس قاسية. ومن ثمّ زادت قناعتهم بأهمية هذه الطريقة التنظيمية. أما في الميادين الأخرى فلا يمكننا الحديث عن وقوع كوارث فعلية، عدا بعض الحجج المقدمة بخصوص تزايد الإصابات بهذا المرض أو ذاك نتيجة تزايد تناول بعض

المنتجات. لكن البرهان على قيام علاقة وطيدة بين المرض والمادة التي تم تناولها ضعيف. وفي هذا السياق، تجدر الملاحظة إلى أن التحذير عبر التجربة، الذي كان مفيدا بالنسبة لمجال الأدوية، مفقود هنا.

الوكالة تنظم الخبرة بوضع قواعد الإجراءات التي ينبغي احترامها

• المجلة: هذا النزاع، في نظركم، أمر عادي في المجال القانوني.

يبدو لي أن المنظور الطبي يعتمد على رؤية أخرى للإنسان. أنتم

تنظرون إليه كمخلوق منازع ومكافح؟

- ماري أنجل هرميت: أعتقد فعلا أن رجال القانون يرون بأن المجتمع

البشري قائم على الكفاح المستمر. فهم يعتقدون بأنه لا مناص من هذه

الوضعية وأن أملنا الوحيد هو تنظيم هذا الكفاح، إذ لا أمل في التوصل إلى

إزالته. كما أن رجال القانون لا يؤمنون بوجود الحقيقة، بل يعتبرون أن هناك

قرارات ملائمة من الجائز أن تبتعد عن الحقيقة. ومن هذا المنظور فإن عالم

القانون عالم نسبي جدا. أما رجال العلم فيعتبرون أنهم يسيرون في اتجاه

معارف أكدتها التجارب؛ وأعتقد أنهم، في الواقع، على حق.

• المجلة: آه، هم على حق؟ هل تؤكدون من خلال ذلك أن رجال

القانون على ضلال عندما يتبعون قاعدتهم المبنية على "مبدأ

التعارض"؟

- ماري أنجل هرميت: رجال القانون على حق أيضا: لا بد أن هناك

حقيقة، لكن تواجدنا الدائم في مرحلة انتقالية مؤدية إلى إدراك تلك الحقيقة

يجعلنا نعيش في مجال النسبية. يعتقد معظم رجال العلم أننا لا نستطيع اتخاذ القرار العقلاني إلا انطلاقاً من معارف مؤكدة، إلا أن المجالات التي نحتاج فيها إلى تقارير الخبرة هي تلك التي يهيمن عليها الشك وعدم اليقين. لا توجد هنا براهين تجريبية في منأى عن الجدل القانوني وتعاليقه، ومن ثمّ فللقانون رأي يدلّ به.

• المجلة: كيف يمكن تجسيد أفكاركم وتأملاّتكم بشكل ملموس؟

- ماري آنجل هرميت: يستحسن، في البداية، ضمان استقلالية الخبراء عبر هيئة خاصة - "وكالة الخبرة" - تكون مموّلة من قبل رجال الصناعة. وينبغي على هذه الوكالة أن تتكفّل بدفع أجور الخبراء مكان الدولة التي لها ميزانية غير قابلة للتمديد. كما أنه يستحسن ألاّ تموّل هذه الهيئة بطريقة مباشرة من قبل الصناعيين. ويتعين على هذه الوكالة أيضاً التعرف على الخبراء واستشارتهم باستقلالية كبيرة إزاء السياسيين والصناعيين معاً. وينبغي كذلك على هذه الوكالة أن تنظم الخبرات بوضع قواعد الإجراءات التي ينبغي احترامها.

- M.A. Hermite, L'expertise scientifique à finalité politique, réflexion sur l'organisation et la responsabilité des experts, Justice, 8, Editions Dalloz, Paris, 1997.
- Philippe Roqueplo, Entre savoir et décision, L'expertise scientifique, Edition INRA.

أجرى الحديث: باسكال نوفل P. Nouvel
